الجملة الشرعية في شعر ابن الدنيا

الدكتور إبراهيم البَبْرُج.

هند سليم خيرbek

(تاريخ الإبداع 27 / 9 / 2009. قيل للنشر في 7 / 1 / 2010)

ملخص

يتناول البحث قضية نظرية من القضايا الهامة التي تقوم عليها التراث اللغوي وهي مع أهميتها لم يكن لها باب مستقل في كتب النحو، وإنما بحثها النحاة في سياق عرضهم لموضوعات إعرابية وتركيبية ودلاليّة شتى، والحق أن جملة الشرط تستحق أن تفرد بالذكر، وأن يتّمّ في طبيعتها وفي دلالاتها، وفي حكمها الذي نذكر في إعراب طرفها فعل الشرط، وجواب الشرط، ولذا نتناول البحث (الجملة الشرعية في شعر ابن الدنيا) لأهميتها شعريًا.

ولبيان مدى شعبية ظاهرة الشرط في ديوانه، لأجل إيضاح الأدوات التي استعملها ومعانيها وأمثالها، والأدوات التي هي جزء منه، مبينًا مواقعها في شعره، عارضًا للفائدتها وتركيبها، بعد أن سيُقّد هذا الكلام ببيان معنى الشرط، وتحديد الجملة الشرعية، لتمثاز عن غيرها، مستعدًا في ذلك بما أورده علماء النحو في هذا المجال، وما تسعى إليه هذه الدراسة هو محاولة دراسة القضايا التركيبية للجملة الشرعية، كالربط والرتبة، والحرف، ومناقشة الأحكام النحوية الخاصة بالجملة الشرعية، والشريعة بين فعل الشرط وجواب، واجتماع الشرط والقسم. في ضوء ما يثبت ويقر الاستعمال في هذه النصوص الشعرية، ومقارنة ذلك بما رصده النحاة في مؤلفاتهم.

الكلمات المفتاحية: الجملة، الشرط، ابن الدنيا.

---

* أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية
** طالبة دراسات عليا (بكّالوريوس) - قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية
L'expression de la condition dans la poésie de Ibn Adaminah

Dr. Abraham Al-Beeb*
Hind Kherbeik **


□ Résumé □

Nous nous proposons dans cet article de traiter l'expression de la condition, une des questions importantes dans la tradition linguistique arabe. Les grammairiens se sont contentés d'aborder cette question au cours de leur étude d'autres cas. D'où l'intérêt de consacrer une étude autonome et approfondie portant sur le rapport qu'il y a entre la structure binaire de l'expression de la condition et sa portée significative. Nous allons parler du sens de la condition et de son statut pour étudier ensuite l'expression de la condition dans la poésie de Ibn Adaminah tout en insistant sur sa place, son intérêt et sa structure. Pour ce faire, nous allons étudier la construction de l'expression de la condition (liaison, rang, ellipse) et traiter les règles qui régissent ses deux membres (le verbe de la condition et le verbe qui répond à la condition); enfin nous allons nous intéresser à la réunion de la condition et du serment dans la même phrase. Notre analyse de l'expression de la condition va s'appuyer sur des textes poétiquesauxquels nous allons comparer ceux, présentés dans les ouvrages des grammairiens.


---

*Maître de conférences au département d’Aarabe - Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Université Tichrine - Syrie.
مقدمة:

لقد ترك لنا علماؤنا الأبرار تراثًا علميًا ضخماً، أضحى محفوظًا لهذه الأمة، ولا يربى أبدًا علم النحو هو دعامة هذا التراث، فهو وسيلة المتصرف، وسلاح اللغة، وعمر البلاغ، وأداة المجتهد، والمدخل إلى العلم العربي والإسلامي. وقد بذل علماء النحو جهداً مضيناً في دراسة هذا العلم الذي قام على أساس منهجية، التي تلزم النحويون، وعملوا بمقتضاها، عرفت تلك الأسس بأصول النحو العربي، وتعد "الجملة" من الأسس الهامة التي تقوم عليها الدراسة النحوية، فالجملة العربية تركيب متوفع قابل للتفجيع والنقول وهو نسيج لغوي مستقل، فضلاً عن كونها عصر الكلام الأساسي، فبالجملة نتبادل الأحاديث فيما بيننا، بها نكتب لغتنا، ونتكلم. وقد حظيت دراسة الجملة بعناية النحو القدامى والمحدثين. ومع ذلك لم تتح الجملة الشرطية التي لها مكانة بين مختلف أنماط الجملة العربية وترابيبها بدراسة متنقلة. بل جاء دراستهم لها مبتعثة في الأبواب النحوية.

 أهمية البحث وأهدافه:

يقوم درس الجملة الشرطية عند النحو العربي على مجموعة من الأركان الأساسية، وهذه الأركان هي: الأدوات، وجلمة الشرط، وجملة جواب الشرط. فالشرط في العربية ليس وسيلة لتحديد الكلام فحسب، وليس حقيقة يمكن الاستغناء عنه، بل إنه إذا وقع موقفه المساس كان من مقتضيات النظام، ولو أقطس من السياق سقط معه جزء أصيل من المعنى، إذا ستحل الإفادة من جهود السابقين في تحليل مجملة الجملة الشرطية لأننا لا نتناول قضية من قضايا النحو الهامة، كجملة الشرطية التي لها مكانة بين مختلف أنماط الجملة العربية هي ما نسعى إليه هذه الدراسة التي تمكن أهميتها في أن دراسة بناء الجملة بعد دراسة النحو عموماً، وأن البحث قد درس النحو من خلال شعر ابن الدمية (2) وما فيه من ظواهر نحوي تستحق الوجوب إليه.

منهجية البحث:

أما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي، وذلك لوصف الظواهر النحوية الدائرة في شعر ابن الدمية، دون تدخل فيها، مع توظيف المنهج التحليلي في دراسة الجملة الشرطية عليه، وما يعرفه من تقدم وتأخير أو ذكر وحده، وقد أفاد البحث من آراء علماء النحو قديماً وحديثيًا في دراسة هذه الأماكن من خلال تطبيقها على شعره.

---

2 - هو عبد الله بن عبد الله ابن الدمية القطامي، من جنوب الحجاز مما يلي اليمن، يلي اليمن من جهاته، زاهي نصف قرن في العصر العباسي. وهو أنجل شاعر نزاع، ثم جمع الروايات على أن منطقه، كما كان متأثرًا، بعدها، وكان ابن الدمية، ضاحية، زوجته (حجاب) التي أحبها حتى نسي نفسه، وذهب ذلك الشاعر وصفًا فائقًا ونال من ابن الدمية، ورهنها تيم، ولكن هذه السحادة أظهرت ماذا بين جوانب ابن الدمية، أنها تلقي السلمي، فنقلالحفي في حين ينكمش (حجاب) حتى مات. فتم تغييره. أما مات، فهو أنجح إلى حياة غير منهجية لبرع أهل السلمي، أمره إلى الخليفة عبد الملك بن مروان فيدير دوم—رأو، أحد أبرز السلمي، أي بريكية، تلميذة الدولة، وشقيقه عبيد، تلميذة نجد، ابن تقيه، الشعراء، الإمام أحمد محمد شاكر، د.ت.171، والأصفهاني، أبو فرج، الأثري، د.ت.147.
مفهوم الشرط:

الشرط هو العلاقة، وسمىً ما علق به الجزاء شرطاً لأنه علامة لنزوله، ومعنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره(3) وهو صيغة فعلية مستقلة تختلف باقي الصيغة في دالة الفعل على الحدث والزمن، أما الفعل في جملة الشرط فهو غير ثامن الدالة، لأن حدوثه معقل جملة الشرط تقوم على تعليم وحدين إساديين، غالباً ما تكون الوحدة الأولى سبباً للثاني، أو مرتبطة بها، كذلك فإن(final) قد تقدم عقلراً على عمل المخطاب بذال الشرط ما إن أدى إلى فصل الحركة عن آخره، وزجره فلا يقدر أحد طرفين أأن يؤدي وظيفته، فيكون الجزم لمعنى التعليق ما يجعل الفعل ناقص الدالة محرماً من حركة الإعراب من رفع ونصب،(4) ولذلك تعدُّ جملة الشرط صنفاً من أصناف قيد المركبات في اللغة العربية، أي العلاقة التي تربط طرفين الشرط هي علاقة تقيدة، فما يسمى الالتحام شرطاً هو في المعني سبب لوجود الجزا، فالشرط الخفي هو سبب معنوي(5) في قوله تعالى: ((فَمَنْ يَعْلَمُ ذَرَةَ خَيْرًٍا بَيْنَهُمْ )) (الطورمة 7) فجملة (فَمَنْ يَعْلَمُ ذَرَةَ خَيْرًٍا بَيْنَهُمْ) تبقى نافقة الداله وفي حاجة ماستة إلى جوابها.(6) الذي يتبناها، وتكون الأولى بمناعة السبب، والثانية بمنزلة السبب، ولا يقلي أحد الطرفين عن الآخر لأن الشرط في مجموع الجملتين، لا في كل واحد منهما على الإعراب، ولا في واحدة دون الأخرى،(7)

الشرط إذاً أن يقع شيء لوقوع غيره، ويدفع الثاني عليه، لأن الجملة الشرطية تكون من جملتين تربط بينهما كلمة الشرط، ولكن الشرط قد يخرج عن هذا الأصل، فليس من باب السبب والمنصب، فبالشرط قسمان أحدهما: أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، أو: (إن جنتني أكرمتى)، والثاني: أن يكون مضمون الجزا مسبباً عن مضمون الشرط، وقد درس النحاة أصول الشرط عندما تنافوا الجزم بوصفه إعراباً، يقوم على جملتي الشرط والجواب، وأداة الشرط التي لها صدر الكلام، وسدرس فيما يأتي أدوات الشرط الجازمة، وغير الجازمة، جملة فعل الشرط، ومواطن حذفها في الكلام، وكذلك جملة جواب الشرط، وإفرادها بالفاء، أو إذا الفاصلة، ومواطن حذفها من الكلام.

أولاً أدوات الشرط:

اهتم النحويون برؤية الآداب وخاصة الجملة منها، فذكر العوامل لديهم أدوات، فالفاعل المضارع مثلاً يجوز بجملة من الآداب من ببينا أدوات الشرط، إذ تدرس كثير من النحاة أدوات شرط وحالم الفعل المضارع كذلك، فنستعين هذه الأدوات إلى مجموعات متميزة: مجموعة أدوات الشرط الجازمة، ومجموعة أدوات الشرط غير الجازمة، ولكن الأصل في أدوات الشرط، والجزم، سمة من سماتهم، لأنها اختصت بالدخول على الأفعال، فأصبح الجزم أساس الجملة الشرطية بنها وحكماً عاماً من أحكامها.

---

3 - ينظر: المجوز، المقضوب. تح: محمد عبد الخالق عضوية، عالم الكتب، بيروت، 7/44، للتوسع في دراسة الجملة الشرطية.

4 - ينظر: مجوز، مجوز، مشروع من الأدوات فإنها أدوات الشرط، إذ تدرس كثير من النحاة أدوات الشرط في وضع الفعل، والمضارع، ومجموعة أدوات الشرط الجازمة.

5 - ينظر: المجوزية، الكثاف، وضعٌ و획ِّه وقع على مثالية، عدنان درويش، محمد المرسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1992م).

وأدوات الشرط تعترف إحدى الجملتين بالآخر. ومن الناحية من قيمتها إلى أسماء، وحروف؛ لاستمالة هذا
المعنى على جميعها.

أدوات الشرط الجازمة:

تتفق أدوات الشرط الجازمة جميعها في تعليق الجواب على الشرط في الزمان المستقبل وهي:

أن:

بكسر الهمزة وسكون النون، نحو قوله تعالى: (( إن تذَّلْنَا شِيَّاً أو نَحْفُوهُ فإنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلٍّ شَيْءٍ
عليها)) (الأحزاب، 54) (هي أمٌّ الباب في الجزاء، حتى لا تكاد تفارقها، لأنها إذا وقعت في التركيب الشرطي لم تكن
لها وظيفة تحوي على غير وراسب الشرط؛ وتعليق أحدهما على الآخر، فهي أدباً على حالة واحدة لتفاقم
المجازاة. وهي مفهومًا يُدبَّ عند سيوبيه تربة جعل الشرط بوجهاها، وتصرحها كالجملة الواحدة، بينما أدوات
الشرط البدني قد يتفاوت، فتكون لها استعمالات دالية مختلفة كالاستيفاء، والموصولة، وغير ذلك.

(وإن) أداة شرط جازمة، ومن المقرر أن أداة الشرط الجازمة - مهمتها تكون صيغة فعل الشرط أو جوابه –
تجلب زمن شرطها ووجبها مستقبلاً خالصاً، نحو: (إن جِنِّتني أَكَرِمتُك). (إن جِنِّتني أَكَرِمتُك). فمن حقّ (إن) أن يلبس
المضارع الذي بدأ على الاستقبال، فهي للشرط في الأصل، لأن تشترط فيما يثبت أن يقع شيء لوقوع غيره.
فالفعاوة المستقبلية مشكوك في وقوعها فهي قد تتحقق أو لا تتحقق. وإذا جاء بعداً ماضياً توجّبت دالاته إلى
المستقبل غالبًا؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، نحو قوله تعالى: ((إنَّ عِدّمًا عِدّة
(الإسراء، 8) أي أن
تعودوا في المستقبل نعد. منه قول ابن الدمية:
أولئك لِقبولِهُمْ فِيهِنَّ أَصَبُّيْتُمْ
لَبْنُوْنَ حَدِيثُكُمْ عَلِيْهِمُ السُّمَتۡتِبۡكِيۡنَا
وقد يأتي الشرط مع (إن) فيدل على الماضي، خصوصاً مع (كان) التي تدل على الزمن الماضي، فيكون
الشرط معها بمعنى فرص الوقوع في الماضي، قوله تعالى: (( إن كِنْتُمْ فِيْلُهَا فَعَمۡلِيۡةٌ
(المائدة، 116) (ومنه
قول ابن الدمية:
لَبْنُوْنَ كَانُوْنُ مِنْ بَنِي أَبِيِّبَتۡها العُلَا
لَأَقَفُّ تِنَّ مِنْيَ لَقِيۡرِكُمُ
(وينهٓ) الأسرى من البشر الشرط، ومعنى الشرط المستقبلي؛ امتازت (إن) من أدوات الشرط الأخرى.

إذما:

هي المؤلفة من (ذإ) (ما)، ولا تكون شرطًا إلا إذا ضمّ إليها (ما) وهي في الأصل (ذإ) الطرفية الدالة على
الزمن الماضي، أي إنها اسم ودليل على اسميتها الإخبار بها، وإدلالها من اسم، وعندما تيذت إليها (ما)
وركبت معها غيرت، ونقلت عن دالالة الزمن الماضي إلى المستقبل، فقولنا: (إذ ما ألتلت)، منزحة قولنا: (إذ ما
تأت)، وتغيير المعنى يقتضي تغيير اللفظ، فإن لازمه (ما) بدليل على تغيير معناه. وأصبحت (ذإ) مع (ما) بعثية

8 - ابن أحمد الدبيبة، تحت: أحمد راتب الفتح، دار العربية، القاهرة، 1959، p: 130.
الصفاح على شرح الأسماعي، مطبعة البابي الخليفي، القاهرة، p: (2/5).
10 - ابن الدمية، الديوان، ص: 49.
الجملة الشرطية في شعر ابن الدمية

الحرف الواحد الذي لا يتجزأ، وهو مبنيٌّ ومهم مستقر إلى جملة بعده توضح وتبيّنه، مما سُوّغ لهذا الاسم أن يدخل في باب (الجزاء) وبذلك تكون (الجزاء) شرطية جاذبة للعينين، فقصص (الجزاء) بمثلة إما، ولست (ما) فيها بلغو (11)، إلا أنها لم ترد في ديوان ابن الدمية.

من:

يفتح الميم وسكون النون، نحو قوله تعالى: ((وَمَنْ يَقْترِفْ حَنْسًا تَّزِيرَ لَهُ فِي وَحِيّاه) العشري،(23))

لم يقبل معظم النحاة عند (من) الشرطية على كarta استعمالها، وربما يعود ذلك إلى قلة أحكامها. ومن أسماء الشرط الجازمة المنقلة عن الموصلية، تدل على عموم العاقل. ولا يصح أن يتخذ عليها شيء من التركيب الشرطي غير حرف الجرافيتي يتحمَّل سُلُوقيّتها بتصدُّرها تركيبًا يتطابق بينهما علاقة تلازم، سواء جزم المضارع بعدها أم لم يجزم. وفي حال تقدُّم عليها شيء كائن موصلة، مجرد من معنى الشرطية.

وكون (من) عادة في محلرفع مبتدأ، نحو قول ابن الدمية:

وكلن تنجبت الذنوب ومن يرد

(12) يُقَدِّم الفوائد. والدُّور

ما:

تفيد تعميم الشرط للنحو العاقل، وهي مبهمة، وتأتي شرطية دالة على عموم الزمان. (13) منه قوله تعالى:

(272) ولم ترد في شعر ابن الدمية.

مهمها:

تفيد تعميم الشرط للنحو العاقل، وهي مبهمة تقع على كل شيء، وقد اختفى النحاة حول تركيبها، وفي اسميتها، أو حرفيتها. ذهب الحلول إلى أنّه مركبة من (مًا)، أو (ما) الأولى للشرط، وثانية زائدة، وقد تلازما في الاستعمال، فصوار بنمئة الكلمة الواحدة. ولأنهم أستبقوا التركيب أبدًا من الألف الأولى هاء، وجعلوها أداة واحد. (14) إلا أنها لم ترد في ديوان ابن الدمية.

منى وأيان:

تستعمل في الشرط للنحو على عموم الزمان والأوقات، وهم اسمان للزمان مبهمان، يضمنا معنى الشرط:

(15) لذا الولد يذهب علّمه من الدهائم

(أ) الذي تصرّح قول الوداء وتخلصي

وقد تكون (منى) كـ (ذا) غير جازمة، فتأصل عن إيمال(إن) عملاً على (نون). (12) و (أيان) يتصدرًا التركيب الشرطي، فلا يتخذ عليها الجوابة كما يتخذ على بعض الأدوات الأخرى. (12) لم ترد في ديوان ابن الدمية.

أبين، حينما أني:

أسماء المكان تأتي شرطاً، وتضمن معنى (إن) وتفيد الدالة على عموم الأمكنة.

12 – ابن الدمية، كتب الميناء، ص 113.
13 – ينظر: ابن مالك، نظم الفرواد، نحو محمد كمال بركات، دار الكتب العربي، القاهرة،(1968)، 236، ابن هشام مغني الليبيب، نحو مازن المبارك، وحميد علي محمد، مكتبة سيد الشهداء، دبلن، ص 398.
14 – ينظر: سببهم، الكتب 1/433، ابن هشام مغني الليبيب، ص 368.
15 – ابن الدمية، الدينار، ص 22.

192
وكيفما:

وهي لبيان الحال، والجزاء لا يكون في (كيف) حتى تقترب بـ (ما) الزائدة، كما هو الحال في (حيثما)، و(إما) ويشترط في عملها أن تكون فلاّمتين في اللفظ ومعنى كقولنا: (كيف تصنع أحدكم إذا حضر أحدكم المونك إلا تترك خيراً للودين والأوفيين بالخوف والترغيب في نفسهم) (التوبة:180) فقد ذُللت (إذا) على معيّ النجازة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، مما تقطع المجازة عند الوقت الواقع، كما تقطع المجازة عند الوقت الواقع، أما نأتي للتحقيق بناءً على الوقت الواقع فيناله (إذا) ولا يلبثون إلا الفعل الواقع، ونحتاج بالدخول على الجملة الفعلية فالفعل فيها بمنزلتيه (فيه) لأنه يتأتي فيه (إذا) ويكثر مجيء الماضي بعدها والمراد به الاستقبال، فترتبط باختصاصها بما هو متحقق الواقع، قول ابن الدمية:

أدوّات الشرط غير الجامزة:

إذا: أداة شرط غير جامزة وهي ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّنة معنى الشرط تفيد الربط بين جملتي الشرط وواوشه، والأصل فيها القطع بوقوع الشرط، لأنها تدل على وقت معلوم، كقوله تعالى: ((كتب عليكم إذا حضر أحدكم منك إلا أن تترك خيراً للودين والأوفيين بالخوف والترغيب في نفسهم)) (التوبة:180) فقد ذُللت (إذا) على معنى المجازة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، مما تقطع المجازة عند الوقت الواقع، أما نأتي للتحقيق بناءً على الوقت الواقع، فإنا ليس وصلنا لها، و(إذا) لا يلبثون إلا الفعل الواقع، ونحتاج بالدخول على الجملة الفعلية، فالفعل فيها بمنزلتيه (فيه) لأنه يتأتي فيه (إذا) ويكثر مجيء الماضي بعدها والمراد به الاستقبال، فترتبط باختصاصها بما هو متحقق الواقع، قول ابن الدمية:

- ينظر: ابن الأدبي، الإصابة في ستال الخلاف، تحت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط (1961)، 17.
- ينظر: الزمخشري، كتاب، مصطفى الحلي، القاهرة (1966)، 4، 172.
إذا اغزرّقت عينيًا، قالصحابي: لقد أولعت عنيًا بالهملان١٩... لا تفِقَّم جواب (إذا) عليها، لأنّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، وإذا خلت (إذا) على الاسم، يجوز فيه الرفع يفعل مصدر على شريطة القصير، أو بالابتداء، وهذا مذهب الأخفش. كقول ابن الدينية: إذا القول لم يَُبَقِ وردة جواهرة على ذي الهمى لم يَّنْتِ حَفَقِ يَقُولُ٢٠... وقد تجدر (إذا) القريبة المحض، غير متميزة معنى الشرط، فتكون طرفاً للحَّال بعد القَسم، نحو: (والنَّجِمِ إذا هُوَ) (النجم ١) (وَالنَّجِمِ إذا يُعيّش) (الليل ١) فهي هنا معيّنة (حين). كقول ابن الدينية: أُسْرِي إذا أسّي بُكِلّ سمَّيٌّ... عاري الأشجار مُّهج السرَّبال٢١... لو: تقيد تعليق الجواب على الشرط في الماضي، وهي حرف امتِنَاع لامتناع، وقهره الأكثرون: بأنّ المراّد أمتِنَاع الثاني لامتناع الأول، وأداته الواحدة (أو)، فالحدث الأول (السبير)، ليس له إلا وجه واحد هو (الامتناع). نحو: (وَغَاء زيد لأكرمه). فامتناع مجيء زيد امتِناع إكرام٢٢... و(وَلَوْ) من أدوات الشرط غير الجزءة: فوجب اقتسارها جملتين فعّاليتين ماضيتين، مع القطع بانقُف العُدو. ويُمْتَع أن يُبِيل الجملة الإسْمِيَّة التي تقيد الثبوت (إنّ) الشرطية في الاختصاص بالأفعال، فلا يلبَّيها إلا فعل سواء كان ظاهراً أو مقدراً، والغالب فيها إذا جاء بعدها أفعال بِصيغة الماضي بِقِيَّة على مَضْيِها، نحو قول ابن الدينية: من حَبْ صَلَّى الله عليه وَسَلَّمُ اَلْبَيّنَةُ بَيْنَ الْمَضْتَفَعِ بَيْنَ مَّنْهَا بَايِّنَّهَا بِهَا أَثَّر٢٣... وإذا جاء بعده الشرط المضارع أول بالمضارع، لأنّ دخوله على المضارع يخالف الوضع الأصلي له، نحو قوله تعالى: (وَلَوْ نُؤَخِذْنَ اللَّهُ الدَّنَّاصَ بَعْضَهَا مَا كَسَبْنَا مَا تَرَكْنَا عَلَى طُرُطُرُهَا مِن دَائِرَةٍ) (فاطر، ٤٥). منه قول ابن الدينية: لا يَّمِتْنِعُ ضَمْحُ الجَبّ أَخْلُصُهَا في حُوْلِهِ عَجَبًا مَّا يَزَّرُّ فيها٢٤... ويتجرد جواب (إنّ) بـ (أَلَام) مطلقًا، لتقيد توكيد ارتباط الجواب بالشرط، إذا كان ماضياً مثبتاً، نحو قول ابن الدينية: مِنَ النَّاسِ إِسْمَانُ دَنِيَّ عَلَيْهِمَا مِلْيَانِ لَوْ شَاءَ اللَّهُ فَقَضَيْنَاهَا٢٥... ويتجرد منها إذا كان منياً، نحو قول ابن الدينية: وَحَارِبيُّ لَمْ أَدْرَ كَيفُ أَحَارِيَّهَا٢٦...\\n
١٩ - ابن الدينية، الديوان ص. ٣١.\\n٢٠ - ابن الدينية، الديوان ص. ٣٧ وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ص. ١٢٧.\\n٢١ - ابن الدينية، الديوان ص. ١٤٥.\\n٢٢ - ينظر: المرادي، الفتني الثاني في حروف المعاني، ينقح: خَرّ من البنين، ومحمّد نسيم فاضل، المكتبة العربية في بحث (١٩٧٣). ص. ٣٢٧. ابن هشام مغني اللبيب ص. ٣٣٧.\\n٢٣ - ابن الدينية، الديوان، ص. ٦٦.\\n٢٤ - ابن الدينية، الديوان ص. ٩٦.\\n٢٥ - ابن الدينية، الديوان ص. ٣١.\\n٢٦ - ابن الدينية، الديوان ص. ٤٤.
لولا:
فتعذر معاها، وقيد تعديل الجواب على الشرط في الزمان الماضي. وقد اختفى النحايا
 حول معاها، حرف امتلاع لاستها، أو امتلاع لوجود، فما بعد (لولا) مانع من جوابها، وهي حرف غير جازم،
ويذكر فيها أن لبلا اسم حتى تكون لشرط، ويكون الاسم مبتدأ مرفوع، وخبره محتوى لدلاية العموم عليه نحو
قولنا: (لولا نعبد الله كمذا ذاكا، ف (عبد الله) أرتفع بالابتداء كما يتوقع بعد ألف الاستفهام) كقولنا: (أريد أنحواء؟)
إذا رفعتها على ما رفعت عليه (زيد أنحواء)، غير أن ذلك استخار ووذا خبر .... (27) ومنه قول ابن الدمية:
لولا رجاءك لم أسر من بعذة
ويفتقرن جوابها باللام كثيرًا إذا كان ماضيًا مثنيًا، كقول ابن الدمية:
ولو لا كرهنا لقد فيننا (29)
ويثيرد جوابها من اللام إذا كان منفيًا، ومنه قول ابن الدمية:
فطعت ولو لا حيثما ما تصفقت
نذا عرضًا خوش تخب وتنتعب (30)
كلما:
أتاذ شرط غير جازم، مؤلفة من (كل) الظرفية و (ما) المصدرية نافية عن الظرف الزماني في محل
نصب، كقيد الكراك، نحو قولنا: ولا لبلاها إلا الماضي شرطا وجوابا، والعامل فيها جوابها. نحو قولنا: (كلما
تأتأتي آتيك) ومنه قول ابن الدمية:
بذا علم من أرضكم لم يكن يندو (31)
غريب غروب العين بالسعك كلما
لمه:
حرف وجب لوجود، أو حرف وجود لوجود وقع الشيء بعدها لوقوع غيره، وقد اختفى النحايا حول (لمه)
هل هي حرف أم ظرف بمعنى (حين) (32). حيث يتخذ (لمه) بالاضي. وجوابها يكون فعلًا ماضيا مثنيًا كقول
ابن الدمية:
فطعًا عز دين الحق فينا
صرفا حدها لكافرينا (33)
أو منفي بـ (ما) أو مضارع منفي بـ (لم) كقول ابن الدمية:
فلم رأيت الناس فيك وأصبحوا
أعادي لم يردن عظيك سلامي (34)
أثنان في المقدمة إلى أنّ ما يسمى جملة الشرط، هي المكونة من جملتين وروابط، تتسمّى إحداهما: جملة فعل الشرط.

وقد تعني جملة الشرط اختصاراً، وتسنى الثانية جملة جواب الشرط، أو الجزء.

أما فعل الشرط من جهة الشرط، فهي الجملة التي تلى الأداء مباشرة، ويتوافق عليها حدو الجهة الآخر من الجملة الشرطية، والتي تقع منه موقع السبب من المسبب، فيكون معلقاً عليها، لأنّه يخضع دلالةً لما بعده من فعل الشرط. وأما الفعل الذي هو أقصى أقسام الكلمة تضمناً لمعنى الفعل، فهو الفعل يقوم على تعليق حدو حدت أذا أنشأها في ثابته موجوداً ولا يصح تعليق وجود شيء على وجوه فأفعال الشرط إذا أن تدخل على جملتين غائبتين أو جملتين إحداها فعلية والأخرى اسمية.

ويقع فعل الشرط ماضياً ومضارعاً، ومعنّي الجملة بالفعل المضارع يختلف في درجة البيق فيها بفعل الماضي، أو بالجملة الأسمية، لأن الشرط يفيد الاستقبال، وإن كان فعله ماضياً، وأدوات الشرط تقليب الماضي إلى الاستقبال إلا أن شرط قد يأتي بالدليل على الماضي، إذا كان فيلبظ (كان)، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقّق، في الوقوع، وإن كان بلفظ (كان) كله قليل.

ومنه قوله ابن الدميني:

١٣٣٩

لَتُرَبَّىْ بَيْنِيَُّ نَعْظَمَ - لَفَتْرَ مَنْ أَبْنَىْ مَسْقَنَ

ويقصد من مجيء الشرط ماضياً، وإن كان معنا الاستقبال، هو إزال غير السبب منزلاً المنزلاً نحو قوله تعالى: ((لَتُرَبَّىْ بَيْنِيَُّ نَعْظَمَ ...)), (الكهف، 36)، ومنه قوله: (قد أفقه). وقد فسره بعضهم بأنهّ جائّ بلفظ الماضي ومعنّي المضارع، وذلك عندما أراد أن يحتز للمتلمّس، فإما بمعنى المضارع المشكوك في وقوفه بلفظ الماضي، المقطوع بكونه قد وقع واستمرّ لا أنّهّ متوقع مترقب.

وإذا جاء فعل الشرط ماضياً، يكون في محلّ جزم فلا يشرط في هذه الحالة أن ينتظم فعل الجواب، بل يكون رفعه أرجح وأولى، لأنه تعلق بفعل متحقّق الوقوع، ويرى سبويه أنه مرفوع على تقدّم تقديمه، فهو ليس جواب الشرط، ولكنه دليله، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه يجب أن يكون الجواب مزوجاً بفعل الشرط بصفة الماضي، وذلك على تقدر الفاعل، وقال آخرون بأنه ليس على التقدير والتأخير كما يراه سبويه، ولا حذف الفاء كما يرى

١٣٤٠

35 – ينظر ابن عزرwer، المقرّب: أحمد عبد السّمبار الأدبي، عبد الله الجبري، بتانت. العيني، بغداد (1971)، 1، 274.

36 – ينظر: الرحمي، شرح الكافي، 293، والجرماني، حلائل الأعمام، ص. 118.

37 – ابن الدميني، البخاري، ص. 49.

38 – ينظر ابن جني، المختصر، تج: محمد علي الجعجاري، الكتب الموسيقية، (1952)، 105/3.
لكن البصريين يرون أن جملة الشرط فعليًا، وقول: "فعل فعل مذكور يعبر للذكورة بعد يومنا، هو كذلك عند الكوفين إلا أنهما قالوا إن الفاعل هذا مقدم على فعله، ولهذا هو من أهم مميزات التركيب الشرطي وهو التلازم الواقع بين طرفين التركيب حيث يمكن تدبير الجواب قبل لفظه، فعندما يسمى المبتدئ (إذا الفعل) ينشق لسماً وربما تحلل التنازل الجواب قبل وصوله، فإذا جاء أكثر المعنى ومنه قوله تعالى: (إذا السماى افطرت)، (الانفطار، 1)، والتقدير: (إذا انفرست السماى انفطرت)، لأن أداة الشرط لا تلبى إلا الأفعال، على أن رفع ما بعد أداة الشرط على الابتداء لا يمنع منه ما زعمه من اختصاص أداة الشرط بالفعل، فمنه قوله تعالى: (قل يوم أنتم تملكون خزائن رحمت ربي إذا أتمكم خشبة الإلقاء) (الإسراء، 100). فقد ذهب الزمخشري إلى أن الفعل فاعل مفقر، و(ملكون) تقدير له، على وفق ما يضحي علم النحو، أما ما من وجهة نظر علم البيان فيكون (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص، وكون (الناس) هم المختصون بالشرح البالغ، لأن الفعل الأول عندما حدف لوجود الفعل المفقر ظهير الكلام في صورة المبتدأ والخبر. (43)

وإنه في فعل الشرط أن يكون خبرًا لأن الشرط لا يصح مع الإنشاء إلا يكون أمرًا، ولا مبوبًا، فبأداة أبل (كالاستثناء)، (التحويض) ولا يكون مختصًا بتعبج أو مدح، وننصح أن يكون منصرفًا غير مقرر بـ (الن)، أو (fen)... (44)

وفي حال صدر أبل الشرط بـ (لا، أو) (فكون) (لا، أو) فكون ذللك رضوان الله علية، وهذا النفي معنى: لكن الجسم وقع على الفعل، (لا، أو) لا تعمل فيما بعدئها، نحو قوله تعالى: (إلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين)
الجملة الشرطية في شعر ابن عدي

(هود، 47)، فـ (إن) عاملة هذة، لذلك وجب أن يكون لها جواب ينجزه بما قبله، وقولوا (إن لم تأتي أجزك) فهو

في موضوع الفعل المجوز وكان قوله: (إن تفعلَ أفعلَ) (45)، ومنه قول ابن الدينية:

وإن لم تُصُور على رفيعَٰی ذكرها

تَخْتَمَينِ من مطويٍّ وجوتانيٍّ (46)

ويجوز أن يدخل شرط على شرط، فإذا جاء فعل الفعل متواليين باراتهما، وبدون عاطفة ثاني على

الأول، فحكمها أن يكون الشرط الثاني وجواباً للفعل الأول، فقوله تعالى: ((ولا ينفعكُ ناصحي إن أرَّث

أن أصحَّ كم إن كان الله يريد أن يُؤْتِيكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وإلى رَبِّكُمْ تُحْزَونَ )) (هود، 34)، فالجواب (يريد)، وهو جواب

للشرط الأول: (إن أرثت)، لأنه صاحب الصدارة في الكلام، وهو أولى بالجواب من الشرط الثاني، ولأن الشرط

الثاني للتوكل، أو لبيان سبب النصح وهو الإغءاء ومعنى قوله: (إن لتَّنَبِّئُنَا كُلَّ سَيْتَ رَكٰمٍ)، فقولوا: المقدم

وهو (إن لتَّنَبِّئُنَا) ممخر في المعنى، فهو حتى إن أناه ثم كلبه لSEMBE IY JIV كرماء، ولكن إن كلبه ثم أتاه وجب

إكرامه، وعله ذلك أن الجواب صال مطيعاً بالشرط الثاني، (47)، ومنه قول ابن الدينية:

ذُكرْنَا لم نُكْتِب عليّاً نُتَّوِّبٌ (48)

فإن قصد المعناً بأن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاءً جزاءً فلا يُفْتَرِض في أفرار الإداة الثانية بالإلفاء

كقولا: (إن ذَهَلَ الدار فإن سلمت فَّلِكَ كِلْدَا)، أمَّا إن قصدت إلغاء الإداة الشرطية تدخلها بين أجزاء الكلام الذي

هو جزاؤها معنى، أعني الشرط الأول مع الجواب فلا يكون في أداء الشرط الثاني فآفة…… فهو بمنزلة:(وَاحْدُ

أَنْيَنْ فَلَتَّنَبِّئُنَا كُلَّ سَيْتَ رَكٰمٍ)، فائتي الشرطين لغاية أُولهما معنى، ونحاه: (إن لتَّنَبِّئُنَا

قيل: (إذا ان كنت أكثر من شرطين نحو: (إن سَلَأَتْ إن لتَّنَبِّئُنَا أن تَذْهَلَ الدار عَلِيمٍ، أي: (إِن ذَهَلَ الدار فإن لَّتَنَبِّئُنَا

أَعْطِنَا) قوله: (فِيَذَهَلَ الدار) مع الجزاء، جواب: (إن لتَّنَبِّئُنَا)، فقوله: (فِيَذَهَلَ الدار) مع جزائه جواب: (إن ذَهَلَ

والله) فهذاين كان أكثر، (49)، ولم ترد هذه الحالات في شعر ابن الدينية.

وتشير أخیراً إلى أن الفراء ذكر أن الفعل المطؤف يجوز أن يكون ماضياً، لأن فعل جواب الشرط فجوز

أن تقع فيه صيغة الفعل المضارع مكان صيغة الماضي، وصيغة الماضي موطن صيغة المضارع (50).

حذف فعل الشرط:

يحذف فعل الشرط لدلالته المعني عليه، وخاصة بعض الأدوات (إن وَالَّذِی بِعَدُو مَنْ) التي بعدها، في مثل قول رسول

الله عليه السلام (أتقوا النار وَلَوْ بَلِّغَتْ تَمْرَةً) (51). وحذف فعل الشرط للعلم به، إن كان منفيًا. (لا)، يقول ابن

الدينية:

قَمَّمَا إِنْ كان ضِيقًا مِنْ لَبَانَةٍ

فِيِّسْتَوَّتْهَا أُحِی خَلَّامَل يسَمِّی

45 - ينظر: سيبويه، الكتب4، 66-68، وابن ملک، شرح التسهيل المحدث: عبد الرحمن الشنيد ومحمد بدوی المختون، هجر


46 - ابن الدينية، الديوان، ص31.

47 - ينظر: الشريدة، المقاصد، 2، والرصعي، شرح الكفاية، 4/465.

48 - ابن الدينية، الديوان، ص111.

49 - الرصعي، شرح الكفاية، 2، 49/955.

50 - ينظر: الزرقان، من القروء، (الدار المصرية، القاهرة، 1966)، 2، 276.

51 - ينظر: تخريج ابن خالد النجمي، بشرح السندي، (المطبعة البibliو التقليدي، 1، 246 باب وجوب الزكاة، 198)
دفاعة الإفراط في فساد العلماء، وتأثيره على المجتمع.

وقد ذكرت العديد من المؤلفين أن فساد العلماء، وخصوصاً في مجالات مثل القيادة والتعليم، له تأثيرات سلبية بارزة على المجتمع. إنه يهدد بفقدان الثقة في العلماء ك exemples، وتقليل الاحترام لهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع القدرات التعليمية والاجتماعية للبلد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فساد العلماء يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاحترام للتعليم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع القدرات التعليمية والاجتماعية للبلد.

ولذا، يجب أن نعمل على تعزيز ثقافة الاحترام للعلماء، وتشجيعهم على القيادة الحكيمة، والعمل على تحسين جودة التعليم، وتشجيع الاحترام للعلماء في مجتمعنا.
الجملة الأولى: والشرط وأدواته هو الجملة الفرعية، وذلك جاز تقديم جملة الجواب على الشرط وأدواته، الأمر الذي معناه جمهور البصريين، فيهم لا يجوزون تقدِّم الجواب أو جزء منه على الشرط قبل عدمه دليل الجواب المحتوى، وكالعادة معناه وليس الجواب على رأي الكوفيين والمشرِّي، (57) ومنه قول ابن الدينِة:

قيل: قدّى الأعيان تعمّل أنَّ مَعّونَ امّ لم تُصرفُ عَنَّا بِواْفَاقَةً (58)

فهَما قدّم ما بدأ على الجواب وهو الفعل المضارع (تَعلم)، وعَن نفع النهَاء إلى هذا التَّقريِّد، أنَّهم قرروا أنْ الشرط سبب في الجواب، ومحال أن يكون السبب مقصداً على السبب، لأنَّ الشرط لمَّا صدر الكلام. وَقَدْ تَقَرَّبَ النَّهَاء لِأَنَّهَا لا تَعْمَل في فَما قَبْلِها، فَلما كان الجواب مجزوماً بالأداة امتنعن أن يَقْدِمُ عليها، لأنه لمَّا الصدارة.

وَقَدِ اقتَلِف النَّهَاء عَنّاء عَامَل الْجَزْم في الشرط والجزاء، قال بعض البصريين: أنَّ الجواب مجزوم بحرف الشرط، قياساً على رفع خبر البداية بالابتداء (59) وقال بعضهم أنْه مجزوم بحرف الشرط فَعَلُه، فحرف الشرط يجزم فعل الشرط وينجز الجواب بما قبله (60) وهذا أَحْرَّمُ إلى أنْ حرف الشرط بِمَنْ ضَرِبُه في الفَعل، وَفَعَلُه في الجواب، لأن حرف الشرط تَقَرَّبَ جواَب الشرط كما تَقَرَّبَ فعل الشرط (61).

وَهَذِه الكوفيين إلى أنْه مجزوم على الجواب لأنَّ جواب الشرط ماجور لفعل الشرط لازم له، لذلك حَمَلُ عليه في الجَزْم (62)، وَرَبَّما يكون القياس الذي يبدع إلى جمهور البصريين، وهو أن الأداة جازمة للفعل. وهو ما نُرِجْحُه.

وَجَواب الشرط إذا أن يكون فعلاً، أو جملة مقتَرنة بِقَالُ أنَّها تَتَصَمِّم مَعْنَى الفَعْل فَقَد ذَहَب جَمْهُور الْتَحَوَّلِي إلى أنْ جَوَاب الشرط لا يكون إلا الفَعْل أو بِعَلَاء (63) منَّاَمَة الفَعْل قَول ابن الدِّينِة:

فَإِنَّمَا أَنْ كَناَمُ سَقْيَمًا، يِمَانِيَةً رَيّْاَ المُهْبَبَةِ - هَطُولَ (64)

أَمَّا الجَمْهُور المَقْتَرَنَة بِقَالُ فَقَد وَرَدَّ ذِكْرُها فِي قَول ابن الدِّينِة:

فَإِلاَّ تَنَصَّئُ ذَا زَوْم قَوَّةً سُقْيَةَ السَّرَاءَ صَتْحُوُ (65)

وِبَيَّنَ فَعْلُ الشرط وَالْجَوَاب مَاضِيّينَ أو مَضْرِييينَ أو مَثْلِيييَنَ أو مَختُوْلييَنَ، هَم صَوْرَ مَسْمُوعة مِنْ الْعِرْبِ، كَلَّمـَ صورَتَها مَذْدُولُهاَ الخَاصِيَّ وَقَدْ رَتَّبَ النَّهَاء صَوْرَ التَّرَكْبُ الشَّرَطِيَّ في الجَوَادِيَّة عَلَى وَقَفْ مَا بَيَّنَيَ (66)
1- أن يكون الشريط والجواب مصارعين مجزومين نحو: (إن تأتي أكرمت، فالشريط في معي)
2- أن يكون الشريط والجواب ماضيًا لفظًا أو معيًا نحو: (إن تأتي أكرمت، فالشريط في معي)
3- أن يكون فشل الشريط ماضيًا أصلًا والجواب ماضيًا لفظًا أو معيًا نحو: (إن تأتي أكرمت، وهنا فشل الشريط دل على الحدث فقط على الحدث والمجدد، فإذا كان فعل الجواب ماضيًا في سياق الاستقبال، تكون الشرط التي تعنيه أكرمت، والتأكيد الذي تفيد صيغة الماضي، نحو: قوله تعالى: (إِذَا نُقُولُ لِسَأِلَّنَاهَا حَضَاطاً فَفَضَّلْتُنَّ تَكَهْيِرَنَّ) (الواقعة، 65)، ومنه قوله ابن الدينية:
4- أن يكون فعل الشريط ماضيًا لفظًا أو معيًا والجواب ماضيًا أصليًا نحو: (إن أكرمت، أو: (إن قام زيد قام عمو) ففعل الشريط دل على الحدث فقط على الحدث المجري..، ومنه قوله تعالى: (إِنْ كَانَ يَقُولُوا حُرْثُ الأَخْرَةِ نَزَّلَهُ فِي حُرْثِهِ) (الشورى، 20)، وعند ذكر ذلك أضعف الوجه، نحو: (إن تزروي زرتك)، لأنَّ أداة الشرط تؤثر في الفعل الأبعد عنها بنظر إلى معيَّة الاستقبال من غير أن تؤثر في معيَّة الأقرب إليها)، ومنه قوله ابن الدينية:
ولقد زعموا أن المحبة إذا دمًا يمل وانَّ الذي يتنفَّي من الوجه، والباحثون في جميع هذه الحالات أن جواب الشريط قد جاء أفعالًا، إما مضارعًا، وإما ماضية، وأن هذه الأفعال تصلح دائماً أن تكون جوابًا للشريط، لأنها أفعال مثبتة غير جامدة ولم تكن أفعالًا طليعة أو أفعالًا متقدمة في بـ (ما) أو (إن)، ولم تكون أفعالًا مسبوقة بعض الحروف التي تخرجها عن مجال عملها الصحيح، كـ (السنين)، و(سوف) وإلخ، ولم تكون جملًا أسمية. وله جميعها لا يحتاج التركيب الشرطي إلى رابط آخر، ولكن هناك صور يلزم فيها الإيثان برابط آخر هو (القاء) أو (إذا).
اقتران جملة الجواب بالفاء (وأذا):

**البداية إلى إضافة قرينة جيدة تؤكد ارتباط جملة الجواب بجملة الشرط وتعقّل حدوثها عليها، وهي أوّلها هذه الأشياء النافذة لأنها تعني التعبّق، وهو مناسب للجزاء فالجزاء متّبع للشرط ولا يكون الجزاء إلا بالفعل أو بالفاء. لأن الأصل الفعل والفاء داخلة عليه (72). ولن (الشرط) والجزاء لا يصلى على إلا بالفعل، فمعني الذي يعنى بوجوع الأفعال لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف، فإذا كان الشرط فقل، وكان جوحاً اسمًا، دخلت الفاء لتنقّل على أنّ ما بعد مسبّب فعناً، من غير عفف، وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في القال وحدها (73).

إن وقوع الفاء (وأذا) الفجائية في جواب الشرط يؤدي وظيفة معنوية في توثيق ربط طرف في التركيب الشرطي وتورّطهما، وذلك عندما تؤثر أداء الشرط الجزاء في التركيب الشرطي في توصيف الجملة كلها في محلّ جزم (74)، ومن ورد الفاء قول ابن الدينية:

إذا نحن أدنى النّمّوع عشيّةٌ فموعدنا قرون من الشمس طالٍ (75)

فقد جاء جواب جملة اسميةً (فموعدنا قرون من الشمس طالٍ) كأنّ على تحقيق النسبة وثباتها وهي بدلاتها هذه تتعارض مع ما للجاب في الشرط، من دلالة تعليق تحقيقه على تحقيق الشرط، لذلك أقترن الجواب بالفاء لربط الجواب وهو جملة اسميةً بالشرط.

ومنه قول ابن الدينية:

 فإنا خففت ألا تُختمي مرّة الجهوى فردي فواذى والمزولا قريب (76)

وقد يقترن جواب (إن) وإذا) من بين أدوات الشرط - (وأذا) الفجائية بشرط أن يكون الجواب جملة اسميةً مثلية خليفة وغير معروفة بـ (إن)، نحو قوله تعالى: (وإذا ذكر الله وحده اشتهارت قلوب الذين لأيامون بالآخرة) وإذا ذكر الذين من ذويه (إنما هم يستثنرون) (الزمر، 45) ومنه قوله تعالى: (وإن تصبهم سبّاً بما قدّمت أذينهم وإذا هم يقتلون) (الروم ، 36) ونجد (وأذا) الفجائية هنا يؤدي ما تؤديه الفاء من بين الارتباط الذي تقوم القاء المتجردة للربطهما لها فيها من معنى السببية.

**حذف جواب الشرط:**

يجوز حذف جواب الشرط إذا وأجا ما بحلّ مثله وبدع عليه، نحو قوله تعالى: (فإن استطعت أن تتقعي نفعًا في الأرض أو سلمًا في السماة فتقعي) (الأعراف ، 35) فجالوب: (ما أنوا)، والتقدير: (فابتخ)، أو أفعّل، وقد حالف في هذا الموضوع الكوفيون والمردّ الذين يرون أنه لا حذف فيه، وإن المتقدم فيها هو الجواب كما أشارنا سابقاً، ويجب حذف جواب الشرط في الحالات الآتية:

---

72 - نظري سينيوي، الكتاب 3، لقاء معاني القرآن، ص 476 - 475 – 467 - عبد السلام هارون الأساريب الإنشائية مكتملة
إذا كان فعل الشرط ماضياً وكتبه ما بدأ على الحجوب المحذوف نحو: (ألفت – إن كنت الدرس –)

المجتهد). والقدير: (إن كنت الدرس فأتت مجتهد) (1)

ومنه قول ابن الدمية: فلا القلب يسمى ذكر سنمّي إذا يأت و/or:أما الجملة: إذا كنت ممّيزة بيعقب (78)

والتقدير: (إن كنت أمينة فالصبر يعقب) فوجب حذف حجوب الشرط لدالة الأسم عليه، ولكونه جاء سابقاً

لفعل الشرط ظل على الزمن الماضي.

إذا تمّ جواب الشرط كتمّ داله عليه، نحو قوله تعالى: (ولَيْنُّ قَبْعَ أَهْوَاءُهُمْ بَعْدَما جَاءَهُمْ مِن الْعِلْمَ)

ما تكّد من الله جَاءَهُمْ) (الرعد ، 37). فقد تعّبت جواب الشرط من الأية: لأن القسم واضح بالحجاب

منه، فقلتًّنّ جواب الشرط كان الجواب له دون الشرط، لأن جواب الشرط خبر يجوز في التصديق، والتكذيب،

في حين لا يحتتم جواب القسم إلى الصدق، لذلك كان أولى من الشرط بالحجاب، والقدير: (إن كنت أهواه

من بعد ما جاءه من العلم إنّ لم نحن الطالبين). فتكون حينذاك الجواب للشرط، والدليل على أن الأية قد سبق

فيها القسم الشرط، أن القسم المصطبة ببداية الشرط لم القسم الموطن له، والقدير: (و/و الله إن كنت يabilitت ...

ومنه قول ابن الدمية:

80) لَيْنُّ كَانَ يُهْدَى نِّصْرَ يَأْتِيْبُهَا العَلا

الأَفْقُ مِنْيُ إِني لَقَفْيِرٌ

وقد تحذف الجملة الشرطية بجزءها عند دالة القرينة، إلا يؤمن الله وبطينة الآدة فقط إذا دل عليه

دليل، نحو: (من زارك فزرة والإلا فلا). فقد جمع فعل الشرط وجهبه، والقدير: وإن لم تزكر فلا تزيره، وينكر

أو حيان أن يكون بمستقبل الفراء، قد أجازا حذف جواب الشرط بوفق الشرط مضاف عن قصيدة على المعنى

ولذلك مثل: (إن كنت ظالم ﻣَّن ﻣَّتَعَلَّ) (79).

فهذا الحجوب يقع على أي ركن من أركان الجملة، أو على الجملة كلهًا، ويساعد على تشكيل الجملة بصورة

متعادلة.

اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة:

إذا اجتمع شرط وقسمي جواب في رأي الكلفة - للسائل - لسماحهما بشرطونباً يقتسم على الشرط أو القسم

مبتداً أو ما يقوم مقامه فإن تمّت القسمبما أو ما يقوم مقامه: فسواء أكان المنتمي قسمًا أو شرط: في جواب الشرط.

(ألفت والله إن كنت مجتهد) (النون). فنقول: (فإن جوابه: (تتفاوت) جاويًا جاويًا للشرط على الرغم من تمّت القسم عليه، والدليل

على محجمه جاويًا للشرط جزره بأياد الشرط والغة في مجيئه جاويًا للشرط دون القسم تمّت البكاء (ألفت) على

القس، والشرط، والجملة من الفسم الشرط في محل رفع الخبر: فالحجاب للشرط فإن قسم هو المتّأخَر عن

القسم: لأنّ سقوطه يحل بالجملة على عكس القسم الذي هو لمجرد التأكيد (زيّد - والله - إن نتم ألم) (82). أمّا إذا

77 - نظر:熘بوه الكاتب، 3/103 م. القراء، معاني القرآن، 1/1.33 – 332.

78 - ابن المندية الدميري، ص 149.

79 - نظر: ابن مالك، تسهيل الفراء، ص 239.

80 - ابن المندية الدميري، ص 149.

81 - نظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 724.

82 - نظر: ابن جامع، تحرك الكافيات، تح، د.محمد عبد النبي عبد المجيد، دار البيان، مصر، (1987م)، 681.
الجملة الشرطية في شعر ابن الدمينة

كان الشرط سابقاً للقسم، وكان القسم مقترناً بالقاء هنالك الجواب للقسم لا للشرط نحو: (من يراقب ربي في عمله فولي الله يخشى الناس). (83) ومنه قول ابن الدمينة:

فإن كنت تَجَزِّين الحَجَّب بِحَبِّي
أمِّيَ فَقَد - والله - طال همائي (84)

وفي حال كان الشرط متقدم عليه، فإن الجواب للقسم الذي يمثل أعلى مستوى توكيداً بينما الشرط يقوم على التعلق بالجزم أو عدمه، فالجواب يكون لهما هو أكثر توكيداً. أي القسم الذي هو في الصدارة وذلِك قولك: (وَالله إِنَّ أَنْتِي لَا أَفْعَلُ) لا يكون إلاً معتمدةً عليه اليمين، لا ترى أَنْك لَو قلت: (وَاللَّهٰ إِنَّ تَأْتِي أَنْذَكَ) لم يجز. ولنْ قلت: (وَاللَّهُ مِنْ يَأْتِي آهَنَهُ) كان محالةً، والعُيْدَ لا تكون لغوًا .. لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين. (85).

فلقال في هذه الحالة ليس توكيداً للجملة الشرطية بركتني وإنما جاءت العبارة الشرطية فاصلة بين القسم والقسم عليه. وفي هذه الحالة يكون أداء الشرط كثراً كتمام متوجهاً للإذان بأن الجواب بعدها مبني على قس قبلها لا على الشرط. وتشمِّل اللام الموطنة(86) نحو قوله تعالى: ((وَلَنَّ أَتَّقِنَّ أَهْوَاءهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ مِنَ الْعَلَمِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَأْتِهِمْ الظَّالِمُينَ)) (البقرة،145) فإِنه ليس من السداد أن نقول: إن أَصُل الكلام (وَاللَّهُ إِلَّا لِنَزْعُم الظَّالِمِينَ) ثم اعتراض بالشرط قلت: (إِنَّ أَنْتِي لَا كَرِمَتَك) وإن لم تأتي لَعْمك) جاز لأنه في معنى (إِنَّ أَنْتِي لَا كَرِمَتَك). (87)

فقول ابن الدمينة:

واقوتَ أَما وَاللَّهُ لَوْ أَشْهَارَكَمْ
لا زرَتَنِي إِلَّا وَأَنتَ تَطْبِيْنَ (86)

ولم أَعْمِلُ الأَخْشَاهُ مَنْكَ عَلاَقَةً
льтَرَمتَنِي بِكَ حَيَنَّ تَعْبِيْنَ (86)

نتائج البحث:

قدّم هذا البحث دراسة وصفية تحليلية للجملة الشرطية في شعر ابن الدمينة. ويمكن عرضها على النحو الآتي:

84 - ابن الدين، الديوان، ص 44.
85 - سيوحي، الكتاب، 34.
86 - ابن الدين، الديوان، ص. 103.
87 - سيوحي، الكتاب، 3.
88 - سيوحي، الكتاب، 11.
89 - سام الدين، الديوان، 188.
- أكثر ابن الدينية من استخدام الجملة الشرطية، بعد أن شكلها في تراكيبه النحوية لتسوباع افعالاته المندفعة. وتعبر عن الفكرة التي أراد أن يصورها، فأخذ يضمن ويخر بوفصل ميذف.
- كثرة مجيء جواب (ولا) مقرنة باللام.
- تناول البحث الأدوات الجزاء، وكانت (إن) أداء الشرط الجزاء الأكبر في شرع ابن الدينية. كما تناول أدوات الشرط غير الجزاء، ووضع الأشكال المختلفة التي جرت بها الجملة الشرطية بأدوات الشرط غير الجزاء.
- مع أن أدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبل، إلا أن فعل الشرط قد يأتي للدلالة على الماضي، إذا كان بلحظ (كان)، ولكن ابن الدينية استعمل الماضي في الشرط متفقًا على الواقع، وإن كان بلحظ (كان).
- في حال دخل شرط على شرط، وكان فعلا الشرط متوازينين بأدواتهما، ودون عاطف للثاني على الأول، فحكمها أن يكون الشرط الثاني وجوابا جوابا للشرط الأول، بشرط اعتراض الأداة الثانية بالفاء، وقد استخدمها ابن الدينية بدون قراءة.
- تحتف جملة الشرط مع الأدوات ويقى الجواب دليلًا عليها، ولم يرد هذا في شرع ابن الدينية.
- تحتف جملة الجواب وتقي الأداة مع فعل الشرط وهذا من باب تقديم الجواب عند الكوفيين، وقد اطرد استخدامه عند ابن الدينية.
- جواب الشرط إما أن يكون فعلًا، أو جملة مؤرقة بالفاء، فإنها تتضمن معنى الفعل وقد أكثر ابن الدينية من استخدام الحالتين.
- الظاهرة المعترضة في شرع ابن الدينية هي اجتماع الشرط والضم.
- يقرر النجاح أن يجوز أن تحوز إذا الفتح الذاتي محل فاء السببية في الربط بين جملتي فعل الشرط وجوابه، ولم يرد ذلك عند ابن الدينية.

المراجع:
- القرآن الكريم
- ابن الأداء، الإنصاف في مسائل الخلافات، نح، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط (1961م).
- ابن جني، الخصائص، نح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (1952م).
- ابن الحساب، المرجع، تحقيق ودراسة: علي جحير، مجمع اللغة العربية، دمشق، دمشق، (1972م).
- ابن الدينية، الديوان نح: أحمد راشد النفاوي، دار الرواية، القاهرة، (1959م).
لحالة الجنسية في شعر ابن الفاروق

- ابن ملل، شرح الكافية الشافية، ت.ج: عبد المنعم أحمد حريري، دار المأمون للتراث، (1982م).
- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ر.ب، وعشق عليه وشرح شواهد عبد الغني النقر
- الشركة المتحدة للاستهلاك، سوريا، (1984م).
- ابن هشام، مغني اللب، عن كتب الأعاريب، ت.ج: د.ي.د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه، سعود الأفغاني
- مكتبة سيدي الشهداء، (د.ت).
- ابن يعيش، شرح المفصل مكتبة المتنبي القاهرة، (د.ت).
- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت).
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن ملل ومعاه شواهد تعيني، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- الأصبهاني، أبو فرج، الأغا، دار الكتب المصرية، (د.ت).
- الجرجاني، عبد القادر، بلاغ الإعجاز، ت.ج: محمد محمد شكر، مطبعة المدينة، القاهرة، ط3 (1992م).
- الجرجاني، عبد القادر، المقصود، ت.ج: كاظم بحر مركش، بغداد، (1982م).
- جظل، مصطفى، نظم الجملة، منشورات جامعة حلب، (1981).
- الجواري، أحمد عبد الوالد، نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (2006).
- الجوهرى، ابن قيم، بناء الفائدة، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- حسان، تمام اللغة العربية معاها ومنها، (البيئة العامة للكتب، القاهرة، 1873م).
- حسن: عباس، نحو الفائدة، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- الراضي، شرح الكافية، ت.ج: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، (1978م).
- الزمخشري، الكشاف، مط. مصطفى الحبيبي، القاهرة، (1966م).
- الصندي، صحبي، مطبعة البالي الهلبي، (د.ت).
- سيدي، الكاتب، ت.ج: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- السويدي، هم الهواج في جمع الجوامع، ت.ج: أحمد حسن الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1998).
- الصبان،باحت من الصبان على شرح الأشموني، مط. عيسى البالي الهلبي، القاهرة، (د.ت).
- القرار، معيقى القرآن، ت.ج: محمد علي الحجار، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، (1966م).
- الطبيسي، الكليانة، وضع فهارسة، د.ج. الدوحة، د.ج. المصري، مؤسسة النسالة، بيروت، (1992م).
- الملاقى، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت.ج: أحمد الخراط، الفقém، دمشق، (د.ت).
- المرشد، المقتضى، ت.ج: محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- المرادى، الجنان، في حروف المعاني، ت.ج: د.ج. الدين، د.ج. فاضل، مكتبة العربية، بيروت، (1973).
- هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الحكيم، مصر، ط2 (1978م).